الأمم المتحدة

A/ES-10/766–S/2018/28

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 January 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأوجه انتباهكم إلى استمرار الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحديدا، إلى الواقع الخطير الذي يواجهه الأطفال الفلسطينيون الناتج مباشرة عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

فطوال نصف القرن الماضي من الاحتلال، ظل الأطفال الفلسطينيون ينوؤون تحت وطأة سياسات إسرائيل وممارساتها غير المشروعة التي تزداد قمعا وعنفا. ومع مرور كل يوم، ما فتئ ضعفهم يتفاقم، فثمة أجيال لم تعرف، جيل بعد الآخر، سوى العيش تحت نير الاحتلال وتحت سلطة قائمة بالاحتلال تواصل ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم وحشية ضدهم وضد أسرهم وأرضهم مع الإفلات الكامل والمطلق من العقاب.

وأحد الجوانب الضارة لممارسات وسياسات السلطة القائمة بالاحتلال التي تركت آلاف الأطفال مصابين بصدمات هي حملات الاعتقال الجماعية التي تشنها إسرائيل في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة. ويعد الفلسطينيون، كشعب محتل، أشخاصا يستحقون الحماية بموجب المادة ٤ من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة). ومع ذلك، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية بشكل منهجي قمع آلاف الفلسطينيين واحتجازهم تعسفا. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن حملات الاعتقال الجماعية هذه تشكل جزءا لا يتجزأ من تدابير العقاب الجماعي الإسرائيلية التي تشكل انتهاكا مباشرا لاتفاقية جنيف الرابعة، خصوصا المادة ٣٣، والمادة ٥٠ من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (قواعد لاهاي)، اللتين تحظران العقاب الجماعي تحديدا.

230118 190118 18-00638 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومنذ عام ١٩٦٧، قد اختطفت السلطة القائمة بالاحتلال وسجنت نحو ٠٠٠ ٨٠٠ فلسطيني، من بينهم أطفال، بعضهم لا تتجاوز سنه الثانية عشرة، في غاراتها العسكرية شبه اليومية داخل البلدات والقرى والمدن. واليوم، هناك أكثر من ٠٠٥ ٦ من المحتجزين والسجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. ويشمل هذا العدد ٥٨٨ امرأة و ٤٥٠ من المحتجزين الإداريين و ٢٢ من الصحفيين و ١٠ من المسؤولين الفلسطينيين المنتخبين. كما يشمل هذا العدد المذهل ٣٥٠ طفلا. وثمة صدمة أكبر مبعثها أنه، منذ عام ٢٠٠٠، قد احتجزت السلطة القائمة بالاحتلال ما يزيد على ٠٠٠ ١٢ من الأطفال الفلسطينيين. وفضلا عن ذلك، يتعرض نحو ٧٠٠ من أولئك الأطفال الفلسطينيين المعتقلين أو المحتجزين، دون سن الثامنة عشرة، للمحاكمة كل سنة أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية. والتهمة الأكثر شيوعا التي توجّه إلى الأطفال الفلسطينيين هي رشق قوات الاحتلال الإسرائيلي المسلحة ومركبات الجيش المدرعة بالحجارة، وهي جريمة يعاقب عليها، بموجب القانون العسكري للسلطة القائمة بالاحتلال، بالسجن لمدة تصل إلى ٢٠ سنة.

وإضافة إلى ذلك، تبين البيانات التي جمعتها الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال في فلسطين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أن ٨٦ في المائة من الأطفال الفلسطينيين يتعرضون لشكل ما من أشكال العنف البدني أثناء اعتقالهم أو استجوابهم. وقد أفادت الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال في فلسطين أن الأطفال الفلسطينيين، خلافا لنظرائهم الإسرائيليين، لا يحق لهم أن يرافقهم أحد والديهم، ولا تتاح لهم، في معظم الحالات، إمكانية الوصول إلى محام خلال الاستجواب. وفضلا عن ذلك، لا تزال إساءة معاملة الأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك تقارير تفيد بتعذيبهم، منتشرة على نطاق واسع وبشكل منهجي في نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي. ويُفاد كذلك بأن الأطفال الذين تعتقلهم القوات الإسرائيلية يصلون إلى مراكز الاستجواب الإسرائيلية وهم معصوبو الأعين ومقيدون ومحرومون من النوم، وذلك وفقا لوثائق الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال في فلسطين.

كما لا يزال الأطفال يذكرون أنهم يتعرضون لأساليب استجواب قسرية وعنيفة لانتزاع الاعترافات، بما في ذلك اعترافات مكتوبة بالعبرية، وهي لغة لا يفهمها معظم الأطفال الفلسطينيين. ورغم التوصيات التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب في أيار/مايو ٢٠٠٩ والتي تقضي بأن تُسجّل حالات الاستجواب الإسرائيلية للأطفال الفلسطينيين بالفيديو، لم تُسنّ بعد أي أحكام في هذا الصدد.

ومن المهم الإشارة إلى أن اتفاقية حقوق الطفل تعرف ''الطفل'' بأنه ''كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة''. وهذا المعيار المتفق عليه دوليا تحترمه إسرائيل فيما يتعلق بالأطفال الإسرائيليين الذين يرتكبون جرائم. بيد أن الأطفال الفلسطينيين الذين يُدّعى أنهم ارتكبوا جرائم ضد الاحتلال يحاكمون كبالغين في سن السادسة عشرة. وثمة طفلة في السادسة عشرة تعرف جيدا الممارسات والسياسات غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال هي عهد التميمي. وهي واحدة من ٤٩٠ فلسطينيا، بمن فيهم ١٤٨ طفلا و ١١ امرأة، قد اعتقلتهم أو احتجزتهم السلطة القائمة بالاحتلال منذ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ففي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، دخلت قوات الاحتلال الإسرائيلية بعنف مقتحمة منزل أسرة التميمي في قرية النبي صالح بالضفة الغربية. وقد فعلت ذلك في منتصف الليل عندما كانت الأسرة نائمة واعتقلت عهدا. وسبب اعتقالها كان مقطع فيديو انتشر كالنار في الهشيم في وسائط التواصل الاجتماعي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في مواجهة مع أحد أفراد قوات الاحتلال

الإسرائيلية المسلحة كان متمركزا في أراضي أسرتها. وعندما حاولت والدة عهد، ناريمان، أن تسأل قوات الاحتلال الإسرائيلية عن مكان وجود طفلتها، احتجزت هي أيضا. وقد وجهت محكمة عسكرية إسرائيلية مزعومة إلى عهد خمس تهم بالاعتداء بسبب ”مهاجمة“ اثنين من أفراد قوات الاحتلال. وقد تقرر عقد جلسة استماع أخيرة لعهد في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

والسياق مهم هنا. فأسرة التميمي معروفة جيدا في الساحة الدولية بنشاطها السلمي ضد الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه ضد قرية النبي صالح. وفي عام ٢٠٠٩، بدأت أسرة التميمي وسكان قرية النبي صالح احتجاجات سلمية أسبوعية ضد الجدار الإسرائيلي غير القانوني وضد مصادرة الأراضي لأغراض بناء مستوطنات غير قانونية. وقد شاركت عهد، التي لم تتجاوز في ذلك الوقت سن الثامنة، مع أسرتها ومجتمعها المحلي في تلك الاحتجاجات السلمية. وكان والد عهد، باسم، قد وُلد في عام ١٩٦٧، السنة الأولى للاحتلال الإسرائيلي في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى غرار جميع الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال، فقد اتسمت حياة باسم كلها بالعنف والإذلال والقهر يوميا.

ولم تكن مواجهة عهد الأخيرة مع قوات الاحتلال الإسرائيلية هي الأولى بالنسبة لها. فعندما كانت عهد في سن لم تتجاوز العاشرة، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية والدتها، في حين الْتُقطت صور لعهد وهي تصرخ وتجري على نحو محموم خلف المركبة العسكرية المدرعة التي كانت تقل أمها. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، انتشر كالنار في الهشيم مقطع فيديو آخر، ظهرت فيه عهد وأمها وهما تحاولان تخليص شقيقها ذي الأحد عشر عاما من أحد أفراد قوة احتلال إسرائيلية وهو يخنق الطفل.

وإضافة إلى الصدمة العقلية والعاطفية التي تعرضت لها عهد هي وأسرتها، فقد عانت عهد أيضا من أذى جسدي على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. ففي مناسبات مختلفة، قد أُطلق عليها الرصاص المطاطي وتعرضت لإصابات في القدمين والعنق واليدين خلال مسيرات مناهضة للاحتلال في قريتها. كما تعرض والدها للاحتجاز والاعتقال تسع مرات. وفي إحدى المرات، وخلال عملية الاستجواب، تعرض للضرب بشدة حتى أنه أصيب بارتجاج تركه في غيبوبة لمدة ١٠ أيام. وفي عام ٢٠١١، فقدت عهد أحد أبناء عمها، وقد أصيب بعبوة غاز مسيل للدموع في وجهه أطلقت من مؤخرة سيارة جيب تابعة للجيش الإسرائيلي. وبعد عام، توفي عم عهد بعد أن أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار عليه. وإضافة إلى ذلك، ألقي القبض على والدتها خمس مرات وأصيبت بطلق ناري في الفخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وحتى منزل عهد، المكان حيث ينبغي أن تشعر فيه بالسلامة والأمان، ظل مهددا دوما بأوامر الهدم من جانب السلطة القائمة بالاحتلال تحت ذريعة زائفة مفادها أنه ”شُيِّد دون تصريح“. وأخيرا، وقبل أسبوع من آخر مواجهة مع قوات الاحتلال الإسرائيلية، أصيب ابن عم عهد، محمد التميمي، الذي تبلغ سنه ١٥ عاما، بطلقة رصاص مطاطي في وجهه. وبعد إدخال محمد في حالة غيبوبة مستحثة طبيا، أصبح في حالة مستقرة حاليا ولكن وجهه أضحى متورّما ومصابا بجراح وندوب.

فمن الواضح أنه ليس ثمة شيء عادي في حياة عهد. وينطبق الأمر نفسه على جُلّ الأطفال الفلسطينيين الذين يشهدون النوع نفسه من المآسي والوحشية على أيدي محتل غاشم ويتحملونه. وتتوق عهد، شأنها في ذلك شأن سائر الأطفال الفلسطينيين، إلى عيش حياة خالية من الاحتلال والعنف، حياة يمكن لجميع الأطفال فيها النمو في بيئة يحفّها السلام والأمن والكرامة الإنسانية.

ونحن نطالب بأن تتوقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الفور عن ارتكاب جميع الانتهاكات والتجاوزات في حق الأطفال الفلسطينيين وأن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ضمن صكوك أخرى. ويجب أن يُطلق فورا سراح جميع السجناء والمحتجزين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال مثل عهد، من مرافق الاحتجاز والسجون الإسرائيلية. وتوجد معايير دولية لمعاملة الأطفال، ولا يمكن استثناء الأطفال الفلسطينيين منها. ولا يجب استرضاء السلطة القائمة بالاحتلال وهي تتمادى في انتهاكاتها الصارخة وجرائمها المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. بل يجب حمل إسرائيل على أن تفهم أنها يوما ما ستُحاسب على جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني وعلى احتلالها واستعمارها لأرضه بصورة غير قانونية. وقد آن الأوان للقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب التي مكنت إسرائيل من أن تتمادى في ارتكاب هذه الجرائم الخطيرة ضد شعب أعزل محتل على مدى فترة طويلة جدا دون أن تتحمل أي عواقب.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٢٢ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. ما تشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (A/ES-10/765-S/2018/18)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير، المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة